

السياق التاريخي والثقافي لنشوء السياسات العمومية

Le contexte historique et culturel de l'émergence des politiques publiques

الطاهري محمد

صباحي محمد

طالب باحث بسلك الدكتوراه،

أستاذ باحث في الجغرافيا،

مختبر البحث، الإنسان، المجال والتنمية،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

جامعة عبد المالك السعدي، تطوان - المغرب

جامعة عبد المالك السعدي، تطوان - المغرب.

الملخص:

تشير هذه الدراسة إلى السياق التاريخي والثقافي في نشوء السياسات العمومية، وتسلط الضوء على أهم المحطات التاريخية والثقافية التي ساهمت في ظهورها. من الفترة القديمة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث برزت أهمية السياسات العمومية من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة. كما توضح هذه الدراسة أيضا، تجربة اليابان والمغرب في السياسة التعليمية، وتبرز تأثير السياق التاريخي والثقافي في نشوء السياسات العمومية. ففي الوقت الذي استطاعت فيه اليابان، بعد إصلاحات مييجي (1868)، توظيف ثقافة الانضباط والاحترام، وتوحيد المناهج التعليمية، واعتماد اللغة المحلية في التدريس، أصبح معه النظام التعليمي والتربوي في اليابان من بين الأفضل في العالم. في المقابل، واجهت السياسة التعليمية في المغرب عدة صعوبات بعد فترة الاستقلال، بسبب اصطدام الهويات بين العربية والفرنسية والأمازيغية. وتكشف هذه التجربة أن السياسات العمومية يجب أن تنطلق من استحضار السياق التاريخي والثقافي للبلاد، وإلا ستكون نتائج هذه السياسات عكسية، ولن تحقق أي أهداف تنموية.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية - السياق التاريخي - السياق الثقافي - السياسة

التعليمية.

Résumé :

Cette étude examine le contexte historique et culturel dans l'émergence des politiques publiques et met en lumière les principales étapes historiques et culturelles qui ont contribué à leur apparition. De l'Antiquité jusqu'à l'après-Seconde Guerre mondiale, l'importance des politiques publiques est apparue comme essentielle pour relever les défis sociaux et économiques. Cette étude présente également l'expérience du Japon et du Maroc en matière de politique éducative, soulignant l'impact du contexte historique et culturel sur la formation des politiques publiques. Alors que le Japon a su, après les réformes de Meiji (1868), tirer parti de la culture de la discipline et du respect, unifier les programmes éducatifs et adopter la langue locale comme langue d'enseignement, son système éducatif et pédagogique est devenu l'un des meilleurs au monde. En revanche, la politique éducative au Maroc a rencontré plusieurs difficultés après l'indépendance, en raison des conflits identitaires entre l'arabe, le français et l'amazigh. Cette expérience montre que les politiques publiques doivent tenir compte du contexte historique et culturel du pays, faute de quoi leurs résultats peuvent être contre-productifs et ne pas atteindre les objectifs de développement

Mots-clés : Politiques publiques - Contexte historique - Contexte culturel - Politique éducative

مقدمة

تشير السياسات العمومية إلى الإجراءات والاستراتيجيات التي تضعها وتنفذها الحكومات والسلطات العامة لمعالجة القضايا المجتمعية وتنظيم السلوك، ضمن منظور يروم تحقيق الرفاه الاجتماعي. تم تصميم هذه السياسات لتحقيق أهداف محددة في قطاعات مختلفة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والأمن والبيئة والاقتصاد. ويعرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا السياسات العمومية بأنها مجموعة القرارات والأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد حلول لمشاكل جماعي ما⁽¹⁾. ويذهب بعض الباحثين الآخرين لتحديد أنها برنامج عمل حكومي في قطاع اجتماعي أو مجال جغرافي⁽²⁾. ويرى بيتر أن السياسات العمومية عبارة عن أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعيا أو عن طريق

1. أجانا حسن، 2019، السياسات العمومية مقارنة مفاهيمية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. عدد خاص، ص. 139-152

على الرابط التالي: <https://fr.scribd.com/document/853966059/0400-005-996-006>

2. Mény (Yves) and Thoenig (Jean-Claude), 1989, «Politiques publiques», Coll. Thémis, PUF, Paris, p. 391.

ممثلة لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة معينة منه⁽¹⁾. وأما بيير مولير فيجعلها محصورة حينما تحاول سلطة محلية أو وطنية، بواسطة برنامج عملي منسق تعديل البيئة الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للفاعلين الاجتماعيين في الإطار العام للتقسيم القطاعي للمجتمع⁽²⁾.

تركز السياسات العمومية على القرارات التي تترجم إلى تدخلات ملموسة في مختلف القطاعات، مثل تنظيم شبكات النقل، وتديير خدمات الصحة العمومية، وتسيير منظومة التعليم، والإشراف على شؤون الأمن الوطني⁽³⁾. ويمكن التمييز داخل هذه السياسات بين مستويين: الأول يتعلق بالإجراءات الفعلية التي يتم تنفيذها في الميدان، والتي يمكن قياسها وملاحظتها؛ والثاني يرتبط بالتغيرات التي تحدثها هذه السياسات في حياة الأفراد وفي تنظيم الفضاءات⁽⁴⁾، سواء على المستوى الاجتماعي أو التربوي.

كما يختلف فهم مفهوم السياسات العمومية من ثقافة إلى أخرى. ففي السياق الأمريكي، مثلاً، لا يفهم هذا المفهوم فقط باعتباره نتيجة نهائية للتدخلات، بل ينظر إليه كعملية تشمل إعداد السياسات، واتخاذ القرار، وتحليل التدخلات الحكومية. ومن هذا المنطلق، تطور حقل السياسة العمومية كتخصص أكاديمي مستقل يدرس في جامعات كبرى، ويهتم بدراسة كيفية إعداد السياسات وتنفيذها وتقييم آثارها. وفي هذا الإطار، تلعب الجمعية الأمريكية لتحليل السياسات العمومية وإدارتها دوراً مهماً في تأطير الباحثين والممارسين المهتمين بتقييم الأداء العمومي وتوجيه التدخلات نحو تحقيق فعالية أكبر في الاستجابة لحاجيات السكان وتنظيم المجال⁽⁵⁾.

من هذا المنطلق، تتحدد أهمية دراسة السياسات العمومية، مما دفعنا للبحث عن سياقها التاريخي والثقافي. في الوقت نفسه، تركز دراسة السياسات العمومية، بخلاف العلوم السياسية أو الاقتصاد، على كيفية تفعيل النظريات في الواقع العملي. وقد أصبحت اليوم مجالاً متعدد التخصصات، حيث يساهم فيه الباحثون في الجغرافيا، من خلال تحليل توزيع الموارد، والتباينات المجالية، وأثر السياسات على التنظيم التربوي. كما أصبحت السياسات العمومية موضوع اهتمام الباحثين في القانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والإدارة العامة. ومن جهة أخرى، تلجأ

1. محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة، مكتبة فلاح الكويت، 2006، ص: 30.

2. Bouriche (R), 2006, «Analyse des politiques publiques», Revue Sciences Humaines, n° 25, p. 88.

3. John (Peter), 1998, «Analyzing Public Policy», London, Continuum, p. 10.

4. Anderson (J. E.), 2003, «Chapter 1: The Study of Public Policy», Public Policymaking: An Introduction, Boston, Houghton Mifflin Company.

5. John (Peter), 1998, «Analyzing Public Policy», London, Continuum, p. 10.

منظمات دولية كالأمم المتحدة إلى خبراء اقتصاديين وجغرافيين لتقييم نجاعة السياسات العمومية في البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة المجالية وتحسين شروط التنمية المحلية. شهد موضوع السياسات العمومية، تحولات كبيرة في العقود الأخيرة، دفعت كثير من الباحثين إلى إعادة النظر في أسسه النظرية، وتفاعله مع المستجدات العالمية، ودوره في تشكيل الفضاء العام. لذلك، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية رصد التطور التاريخي والفكري لهذا الحقل، وربطه بالتحديات المعاصرة، كتأثير العولمة في إعادة تشكيل السياسات العمومية المحلية. واعتماد المقاربة التشاركية، كما سينصب تركيزنا كذلك على نشأة السياسات العمومية عبر الانتقال من الإدارة العمومية إلى السياسات العمومية.

وبناء على ما سبق، سنحاول الإجابة عن السؤال الإشكالي التالي:

كيف ساهم السياق التاريخي والثقافي في نشوء السياسات العمومية؟ وإلى أي حد ساهم هذا السياق في تشكيل السياسة التعليمية، مع إبراز الاختلافات بين التجربة المغربية والتجربة اليابانية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، نفترض أن السياسات العمومية هي انعكاس لتراكمات تاريخية وثقافية، حيث لا يمكن صياغة التوجهات والاستراتيجيات الكبرى للدولة دون وضع السياسات في قلب سياقها التاريخي والثقافي. إن اختبار هذه الفرضية، تقتضي منا تتبع عدة مناهج علمية، منها المنهج التاريخي، حيث لا بد من تتبع والعودة إلى الخلف من أجل تعقب وتحديد السياق التاريخي لسياسات العمومية، كما سنعتمد كذلك على المنهج الاستقرائي الذي يتطلب جمع المعطيات ذات الصلة من مصادر متعددة، خصوصاً الأجنبية، التي سنركز عليها بشكل أساسي، وذلك من خلال إلقاء نظرة على المصادر والمراجع التي تناولت هذا الجانب ومحاولة تحليلها وتفسيرها، والمنهج المقارن باعتباره منهج مكمل، الذي سيساعدنا على فهم التفاعل بين الإرث التاريخي والثقافي ومدى مساهمتهما في نشوء السياسات العمومية.

وعلى هذا الأساس، ولمقاربة الإشكالية أعلاه موضوع الدراسة، دفعنا ذلك إلى تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: السياق التاريخي لنشوء السياسات العمومية؛

المحور الثاني: السياق الثقافي لنشوء السياسات العمومية؛

المحور الثالث: دور السياق التاريخي والثقافي في تشكيل السياسات العمومية -قطاع التعليم

نموذجاً.

المحور الأول: السياق التاريخي لنشوء السياسات العمومية

تتأسس السياسات العمومية في أي دولة على تراكمات تاريخية تعكس مسارها السياسي والاجتماعي والثقافي. فالسياق التاريخي يشكل الإطار المرجعي الذي تتبلور داخله الاختيارات الكبرى للدولة، سواء من حيث أولوياتها التنموية أو آليات تدخلها في تدير الشأن العام. ومن هذا المنطلق، لا يمكن فهم طبيعة السياسات العمومية المعاصرة دون استحضار الجذور التاريخية التي أفرزتها والظروف التي وجهت صياغتها.

أولاً: نشأة حقل السياسات العمومية

كما هو معروف، لم يكن في العصور القديمة ما يمكن تعريفه بمفهوم السياسات العمومية بالشكل الحديث، بل كان يمارس ضمنياً من قبل المستشارين الذين كانوا يرافقون الملوك والأمراء، ويقدمون لهم المشورة بهدف توجيههم نحو اتخاذ القرارات الأنسب في تدير شؤون الرعية. ولم تتبلور ملامح السياسات العمومية كمفهوم مستقل إلا بعد القرن الثامن عشر، عندما شرع الأوروبيون في تأسيس مستعمرات عبر مختلف بقاع العالم، ما استدعى وجود مستشارين يساعدون الوزراء والحكام والمقيمين العامين في صياغة السياسات التي تنظم العلاقة مع المستعمرات وسكانها الأصليين.

ومع منتصف القرن العشرين، تطور مفهوم السياسات العمومية ليصبح تخصصاً أكاديمياً مستقلاً، يجمع بين عناصر ومفاهيم من ميادين متعددة في العلوم الاجتماعية، مثل الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والاقتصاد السياسي، والسياسة الاجتماعية، وتقييم البرامج، وتحليل السياسات، والإدارة العامة. ويوظف هذا التخصص لدراسة مشكلات الإدارة الحكومية وصياغة السياسات وتقييم أدائها ونجاحاتها في الواقع العملي.⁽¹⁾

وفقاً لمعظم الروايات، ينشأ التخصص الأكاديمي المعروف بدراسة السياسات العمومية من مجال «علوم السياسة». ويعزى الفضل في تأسيس هذا النهج إلى هارولد د. لاسويل، الذي كتب في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين. تجلّى هذا الاتجاه بوضوح في مقالته الشهيرة «التوجه السياسي»⁽²⁾، والتي كانت الفصل الافتتاحي لكتابه المشترك مع دانييل ليرنر بعنوان

1. Pellissery (Sony), 2015, «Public Policy», The SAGE Encyclopedia of World Poverty.

2. Lasswell (H. D.), 1949, «Power and Personality», New York, W. W. Norton.

«علوم السياسة»⁽¹⁾. ركز هذا التوجه في علوم السياسة على التطبيق الدقيق والمنهجي للمعرفة العلمية على القضايا التي تمس الحكم وأدوات عمل المؤسسات الحكومية⁽²⁾.

على وجه التحديد، سعى لاسويل إلى تأسيس علم اجتماعي تطبيقي يعمل كجسر بين الأكاديميين وصناع القرار الحكوميين والمواطنين العاديين، من خلال تقديم حلول موضوعية للمشاكل التي قد تقلل أو تحد من الحاجة إلى النقاش السياسي غير المنتج حول القضايا السياسية الراهنة⁽³⁾. ويمكن استنتاج من تصريحات لاسويل أن هناك فهما واضحا لأهمية دمج النهج العلمي مع القيم الأخلاقية والإجراءات الديمقراطية، وهو ما وصفه بـ «علوم السياسة للديمقراطية»⁽⁴⁾، التي تهدف إلى توفير المعرفة الضرورية لتحسين ممارسة الديمقراطية. وقد نشأ هذا التوجه الديمقراطي بشكل مباشر من رفض لاسويل للأنظمة الشمولية التي كانت سائدة في المجتمع الدولي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

على الرغم من أن الدراسة المنهجية للسياسات العمومية داخل الحقل الأكاديمي، من أجل تقديم توصيات مبنية على تحليل علمي لصناع القرار، تعد تطورا حديثا نسبيا، فإن ممارسات تقديم المشورة لأصحاب السلطة تعود إلى فجر التاريخ السياسي للدول والمجتمعات. فقد لعب الفاعلون التقليديون، من حكماء وكهنة ومستشارين، دورا محوريا في توجيه اختيارات السلطة المركزية، سواء في شكل طقوس نبوية كما في معابد دلفي عند الإغريق، أو عبر مشورات غير رسمية وشخصية في سياقات أكثر تعقيدا كما كان الحال في أوروبا الحديثة. غير أن ما يميز مقارنة السياسات العمومية في السياق المعاصر هو الانتقال من الفعل التوجيهي غير المؤسس إلى إنتاج معرفة تطبيقية موجهة، تقوم على تحليل منظم للمعطيات المجالية والديمقراطية والسياسية، وتخضع لمعايير البحث العلمي. هذا التحول لم يكن فجائيا، بل تطلب مسارا طويلا من تراكم الخبرات، ومن أبرز محطاته تأسيس «مجموعات التفكير» (Think Tanks) كمكونات وسيطة بين الدولة والمجتمع المدني. وتعد تجربة «مجموعة العقول» التي شكلها الرئيس فرانكلين روزفلت

1. Lasswell (H. D.) et Lerner (D.), 1965, «World Revolutionary Elites: Studies in Coercive Ideological Movements», MIT Press.

2. Moran (Michael), Rein (Martin) and Goodin (Robert E.), 2008, «The Oxford Handbook of Public Policy», Oxford University Press, p. 39.

3. Hajer (M. A.), 1993, «Discourse Coalitions and the Institutionalization of Prace: The Case of Acid Rain in Great Britain», pp. 43-76 in The Argumentative Turn in Policy Analysis and Planning, ed. F. Fischer et J. Forester, Durham, NC, Duke University Press.

4. Lasswell (H. D.), 1951a, «The Policy Orientation», Ch. 1 in The Policy Sciences, ed. D. Lerner and H. D. Lasswell, Palo Alto, Calif., Stanford University Press.

لمواجهة تداعيات الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي نموذجاً لهذا التحول، حيث استثمرت المعرفة العلمية لفهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة بناء الفضاء العمومي وفق مقاربات أكثر شمولية وتشاركية⁽¹⁾.

شهد مطلع القرن العشرين بروز جذور التأسيس الأكاديمي لدراسة القضايا ذات الطابع العمومي داخل الحقول المعرفية المرتبطة بالعلوم السياسية والإدارة العمومية، حيث اعتبر بعض الباحثين هذه المقاربات المبكرة بمثابة نواة أولى لما سيعرف لاحقاً بدراسات السياسات العمومية⁽²⁾. ومع تطور الإشكالات المرتبطة بتدبير الشأن العام وتوسع أدوار الدولة داخل الفضاء العمومي، انفتحت هذه الدراسات تدريجياً على تخصصات معرفية أخرى كالقانون، والتاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والصحة العمومية - خاصة من خلال علم الأوبئة - وكذلك الأنثروبولوجيا، باعتبارها توفر رؤى متعددة الأبعاد حول السلوك الجماعي والتنظيم المؤسسي. غير أن الباحثين في حقل العلوم السياسية، ممن أسهموا في بناء أدبيات السياسات العمومية، سارعوا إلى تمييز مقاربتهم عن تلك التي طورت في التخصصات الأخرى، عبر التركيز على ثلاث خصائص تفسيرية مركزية، تمثل بمجملها نقلة نوعية نحو فهم تركيبى للسياسات يتجاوز حدود التخصص الواحد، ويسائل ديناميات السلطة، ومسارات اتخاذ القرار، وآليات تدخل الدولة في المجال العام.

1. مقارنة قائمة على معالجة الإشكالات العمومية: تنطلق علوم السياسة من انشغال مركزي

بالمشكلات العمومية، حيث لا تدرس الظواهر السياسية لمجرد التعرف عليها، بل توجه المقاربات نحو تقديم تحليلات معمقة وحلول عملية قابلة للتنفيذ. فالسؤال المحوري الذي يؤطر كل تحليل هو «وماذا بعد؟»، في إشارة إلى الأثر المجتمعي والسياسي لأي توصية. ويتم ذلك من خلال تفكيك الظاهرة في سياقها المكاني والمؤسسي، مع مراعاة التفاعلات المتعددة بين الفاعلين، والبنى الاجتماعية والإدارية، والموارد الأساسية⁽³⁾.

2. مقارنة قائمة على النهج التكاملي في معالجة القضايا المطروحة: تتميز السياسات

العمومية بطابعها التعددي من حيث أدوات التحليل ومصادر المعرفة؛ فهي تتقاطع مع القانون، والاقتصاد، علم الاجتماع، الجغرافيا، الصحة العامة، والأنثروبولوجيا، من منطلق أن الإشكالات

1. Moran (Michael), Rein (Martin) and Goodin (Robert E.), 2008, «The Oxford Handbook of Public Policy», Oxford University Press, p. 40.

2. Heineman (R. A.), Bluhm (W. T.), Peterson (S. A.) et Kearny (E. N.), 2002, «The World of the Policy Analyst», 3rd edn, Chatham, NJ, Chatham House.

3. Moran (Michael), Rein (Martin) et Goodin (Robert E.), 2008, «The Oxford Handbook of Public Policy», Oxford University Press, p. 40.

العمومية لا تنتمي لمجال أكاديمي منعزل، بل تتشكل من تفاعلات معقدة تتطلب إدماج زوايا نظر متعددة. ومن هنا برزت الحاجة إلى مقاربات متعددة التخصصات تعكس تعقيد الواقع العمومي وتستند إلى فهم شامل للظواهر السياسية والاجتماعية⁽¹⁾.

3. مقارنة قائمة على البعد القيمي والسياسي: بخلاف الاتجاهات الوضعية، تعترف مقارنة السياسات العمومية بأن كل توصية نقترحها، تنطلق بالضرورة على خلفيات قيمية. فالإشكالات العمومية تتداخل مع مفاهيم العدالة، والكرامة، والحرية، والمساواة، ولا يمكن عزلها عن السياقات الديمقراطية التي تنتج فيها. كما أن الذات الباحثة ليست محايدة بالكامل؛ فالعالم السياسي يحمل بدوره منظومة قيمية تؤثر في تأطيره وتحليله للظواهر. وقد أبرزت الباحثة «إيمي»⁽²⁾ في مقالتها حول السياسة والأخلاق هذا التصادم بين المعرفة القيمية والمناهج العلمية، وهو ما سيجد لاحقاً صدهاء في التحولات ما بعد الوضعية التي تعيد الاعتبار للسياقات، والسلطة الرمزية، والأهداف المتفاوض عليها في السياسات العمومية.

في ستينيات القرن العشرين، بدأ انتقال علوم السياسة بشكل ملحوظ من الأوساط الأكاديمية إلى مكاتب الحكومة على المستوى الفيدرالي، حيث أصبح لدى معظم المكاتب الفيدرالية بحلول الثمانينيات فروع متخصصة في تحليل السياسات، غالباً تحت مسمى «مكتب تحليل السياسات والتقييم». ومنذ ذلك الحين، سارت العديد من الولايات، بما في ذلك تلك المنضوية في اتحادات بين الولايات مثل المؤتمر الوطني للهيئات التشريعية للولايات، على نفس النهج، رغم وجود قيود مالية. كما ازدهرت مراكز الفكر التي تقدم خدماتها بمقابل في مختلف الاتجاهات السياسية. ويبدو أن جميع المسؤولين في القطاع العام يتفقون على أن وجود مزيد من المعلومات الدقيقة والمعنية كأساس للقرارات والسياسات أفضل من وجود كمية قليلة منها.

ومع ذلك، لم يشهد مطلع القرن الحادي والعشرين ازدهاراً فعلياً في مجال المشورة السياسية، على الرغم من انخراط معظم مؤسسات الدولة، وبمستويات متعددة، في عمليات البحث وتقييم السياسات العمومية. هذا التناقض يثير تساؤلاً جوهرياً: لماذا يشعر العديد من علماء السياسة بأن إنتاجهم المعرفي لا يجد طريقه نحو التأثير في صنع القرار؟ وفي هذا السياق، يصف دونالد بيم حالة المحللين السياسيين بأنهم يعيشون في ظل مشاعر من الخوف والارتياب والتوجس، بل والإنكار

1. Moran (Michael), Rein (Martin) and Goodin (Robert E.), 2008, «The Oxford Handbook of Public Policy», Oxford University Press, p. 41.

2. Amy (D. J.), 1984, «Why Policy Analysis and Ethics Are Incompatible», Journal of Policy Analysis and Management, 3(4: Summer), pp. 573-591.

أحيانا، مؤكدا أنهم لم يعودوا يمتلكون نفس الثقة في جدوى إسهاماتهم داخل سيرورة السياسات العمومية، كما كان عليه الأمر قبل عقدين من الزمن تقريبا⁽¹⁾.

ثانيا : من الإدارة العمومية إلى السياسات العمومية

مع انتخاب جون كينيدي رئيسا للولايات المتحدة سنة 1960، دخلت الإدارة الأمريكية مرحلة جديدة من عقلنة القرار العمومي، تم خلالها الرهان على استقطاب نخب فكرية وعلمية من مؤسسات أكاديمية مرموقة، كجامعة هارفارد، ومراكز التفكير الاستراتيجي مثل مؤسسة راند، بالإضافة إلى خبراء من القطاع الصناعي، وعلى رأسهم روبرت ماكنمارا، المدير السابق لشركة فورد. وقد شكل هؤلاء ما يطلق عليهم مجازيا «المستكشفون الجدد»، الذين جلبوا معهم تصورات حديثة حول علاقة المعرفة العلمية بالتدبير العمومي، تقوم على الإيمان بأن الذكاء والتحليل الكمي والتقنيات المتقدمة يمكن أن تحدث تحولا نوعيا في أداء الدولة على مستوى تخطيط السياسات وتدبير المجال الوطني.

وقد اعتبر الرئيس ليندون جونسون هذه المقاربة أداة فعالة لتحديث الإدارة العمومية، ليأمر في سنة 1965 بتعميم هذه المنهجية على جميع الولايات الفيدرالية، مما يجسد مرحلة جديدة من التكنوقراطية في تدبير السياسات العمومية، تقوم على مبدأ التوجيه العلمي للقرارات السياسية، وربط النجاعة المؤسساتية بالكفاءة التقنية، بما يساهم في إعادة هيكلة المجال الإداري وفق أسس عقلانية وموضوعية.

تماشيا مع تصاعد الحاجة إلى كفاءات عالية التأهيل قادرة على تطوير وتنفيذ برامج تحليل السياسات العمومية، سعت الحكومة الفيدرالية إلى استقطاب جيل جديد من المحللين المدربين وفق معايير علمية صارمة. وقد فرض هذا التحول دينامية مؤسساتية جديدة امتدت إلى المجال الأكاديمي⁽²⁾، حيث بادرت كبرى الجامعات الأمريكية إلى إعادة تشكيل عروضها التكوينية من خلال إنشاء برامج متخصصة في تحليل السياسات العامة⁽³⁾، على مستوى الماجستير والدكتوراه، بهدف تزويد الدولة بنخبة قادرة على ترجمة الرهانات السياسية إلى خيارات عقلانية قابلة للتنفيذ.

1. Beam (D. R.), 1996, «If Public Ideas Are So Important Now, Why Are Policy Analysts So Depressed?», Journal of Policy Analysis and Management, 15 (3: Fall), pp. 430-431.

2. Stokes (D. E.), 1996, «"Presidential" Address: The Changing Environment of Education for Public Service», Journal of Policy Analysis and Management, 15(2), p. 160.

3. Crecine (J. P.), 1971, «University Centers for the Study of Public Policy: Organizational Viability», Policy Sciences, 2(1), pp. 7-32.

وخلال الفترة الممتدة بين 1967 و1971، برزت عدة مؤسسات أكاديمية كفاعلين أساسيين في هذه الدينامية، من بينها:

- معهد دراسات السياسات العامة بجامعة ميشيغان؛

- كلية الدراسات العليا للسياسات العامة بجامعة كاليفورنيا - بيركلي؛

- قسم السياسات العامة والإدارة بجامعة بنسلفانيا.

وقد ساهمت هذه المؤسسات في إنتاج معرفة استراتيجية تعتمد كأساس لتوجيه القرار العمومي، مما عزز من مكانة التحليل الكمي والتخطيط العقلاني داخل أجهزة الدولة، وأدى إلى تكوين مجال معرفي-مؤسسي جديد، يربط بين الجامعة والدولة، وبين البحث العلمي والتخطيط التربوي، في أفق بناء دولة حديثة تقوم على النجاعة والتكنوقراطية.

وفي هذا السياق الدينامي المرتبط بإعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمعرفة، وبدعم توجه الإدارة الأمريكية نحو عقلنة السياسات العمومية، قرر مجلس أمناء مؤسسة فورد سنة 1972، تحت قيادة ماك جورج بوندي، التركيز على دعم برامج التكوين المهني المتقدم لفائدة الشباب، بهدف إعداد نخب جديدة موجهة لخدمة المصلحة العامة⁽¹⁾. وقد تمثل هذا الدعم في تمويل مالي كبير على مدى خمس سنوات، خصص لثمانية برامج جامعية تعنى بتطوير التكوين العالي في مجال تحليل السياسات العامة.

ولم يقتصر تدخل المؤسسة على الجانب التكويني المحلي، بل امتد ليشمل تمويل مؤتمرات وندوات وأوراق بحثية، تمحورت حول تقييم التجربة الأمريكية في تدبير المجال العمومي، واستكشاف إمكانية إسقاطها على الدول النامية⁽²⁾، في إطار منظور جيوسياسي يربط بين المعرفة الإدارية والتنمية الاقتصادية العالمية.

وقد شكل هذا التمويل الأساسي رافعة استراتيجية لنشأة ما يشبه «نخبة تكنوقراطية جديدة» في ظرفية تميزت بتراجع الثقة في مؤسسات الدولة⁽³⁾، مما يؤشر على بداية مرحلة جديدة يعاد فيها

1. Bell (P.), 1981, «Graduate Training Programs in Public Policy Supported by the Ford Foundation», Ford Foundation Archives, p. 1.

2. Riggs (F. W.), 1998, «Public Administration in America: Why Our Uniqueness Is Exceptional and Important», Public Administration Review, 58(1), pp. 4-23.

3. Miles (R. E., Jr.), 1967, «The Search for Identity of Graduate Schools of Public Affairs», Public Administration Review, 27(4), pp. 343-356.

إنتاج العلاقة بين الجامعة والإدارة، وبين المعرفة وصنع القرار، في أفق بناء جهاز إداري عقلاني يتسم بالفعالية والتوجيه العلمي في إدارة المجال العمومي الوطني والدولي.

وقد مثل أحد أبرز التحولات المفاهيمية التي عرفتها برامج التكوين الجديدة هو الانتقال من التركيز على «الإدارة العامة» إلى الاهتمام المتزايد ب«السياسة العمومية»، وهو تحول يجسد تغيرا في زاوية النظر من مجرد الوسائل والإجراءات إلى مساءلة الغايات والمقاصد التي توجه الفعل العمومي. ومن هذا المنطلق، لم تعد وظيفة المحلل العمومي تقتصر على التنفيذ التقني، بل أصبحت تشمل أيضا تحليل السياقات الاجتماعية والسياسية المركبة التي تصاغ فيها السياسات وتنفذ ضمن مجالات مجتمعية متباينة في بنيتها واحتياجاتها.

وقد استدعى هذا التحول تكوين جيل جديد من محلي السياسات العمومية، يمتلكون أدوات كمية ونوعية لفهم آثار البدائل السياسية على المجال الاجتماعي، من حيث الكلفة والميزانية، ولكن أيضا من حيث العدالة الاجتماعية، والحقوق المدنية، وجودة الحياة، وهي أبعاد ترتبط جوهريا بإنتاج المجال وتنظيمه وفق مقاربة تنموية شاملة⁽¹⁾.

وعليه، فإذا كانت كليات السياسة العمومية تقتصر على إعداد محلي سياسات يهتمون فقط بتحقيق أهداف الحكومة، فإنها ليست مضطرة للخوض بجدية في الأسئلة المتعلقة بالطابع السياسي للسياقات التي تنتج فيها السياسات؛ بل يكفي أن يكون للطلبة فهم سطحي للبيئة السياسية، بما يجعل نصائحهم في دائرة «الصلاحية التقنية» على الأقل، حتى وإن لم تكن ذات تأثير فعلي.

غير أن الأمر يختلف جذريا إذا ما كانت هذه الكليات تتطلع إلى تخريج قادة ومديرين فاعلين في عملية صنع السياسات العمومية، لا في مواقع منتخبة فحسب، بل أيضا كفاعلين نشطين داخل الجهاز الحكومي، سواء ك«رواد» أعمال سياسيين أو كمبتكرين في هندسة السياسات العمومية. ففي هذه الحالة، يصبح لزاما على المدارس أن تتعامل بجدية مع الأسئلة الجوهرية حول المعارف والمهارات التي ينبغي أن يمتلكها أولئك الذين يطمحون إلى لعب أدوار قيادية في مجال السياسات، وهو ما قد يختلف اختلافا جذريا عن الحاجات المعرفية والتقنية لمحلي السياسات أو البيروقراطيين «المحايدين» الذين يركزون فقط على الفعالية والكفاءة في تنفيذ المهام الإدارية⁽²⁾.

1. Fredrickson (H. G.), 1971, «Toward a New Public Administration», pp. 309-331 in Toward a New Public Administration: The Minnowbrook Perspective, ed. F. E. Marini, New York, Harper Collins, p. 364.

2. Moore (M.), 1995, «Creating Public Value: Strategic Management in Government», Cambridge, Mass., Harvard University Press.

المحور الثاني: السياق الثقافي لنشوء السياسات العمومية

يشكل البعد الثقافي أحد المكونات الأساسية لفهم نشأة وتوجهات السياسات العمومية، إذ يعكس منظومة القيم والمعتقدات والعادات التي تحدد علاقة الدولة بالمجتمع وطريقة تديرها للشأن العام. فالثقافة ليست مجرد خلفية اجتماعية، بل إطار مرجعي يوجه عملية اتخاذ القرار ويؤثر في طبيعة الأولويات العمومية وصيغ تنزيلها. ومن هذا المنطلق، فإن أي تحليل موضوعي للسياسات العمومية يقتضي استحضار الخصوصيات الثقافية التي تميز كل مجتمع، لما لها من أثر مباشر في صياغة التصورات، وتحديد الأهداف، واختيار الأدوات التنفيذية.

أولاً: الجذور التاريخية لمدارس السياسات العمومية

ركزت عدة مدارس على دراسة السياسات العمومية عبر مسار تاريخي طويل يعكس التحولات الكبرى في الفكر السياسي والإداري الحديث، إلا أننا سنعالج في هذا السياق أهم التوجهات الفكرية التي ساهمت في تحليل هذا المجال، مع إبراز روادها الرئيسيين وأبرز الانتقادات الموجهة إليها. كما هو معروف، بدأت ملامح هذا الحقل مع المدرسة الوضعية في خمسينيات القرن العشرين، على يد هارولد لاسويل، التي ركزت على اعتماد منهج علمي في تحليل الفعل العمومي، مع تقسيم عملية صنع القرار إلى مراحل مترابطة ومتكاملة تستهدف (التخطيط، التنفيذ، التقييم)، لتحليل السياسات العمومية بطريقة علمية ومنهجية تمكن من تقييم أثرها بدقة وموضوعية في أرض الواقع. وقد وجه إليها النقد لكونها أغفلت الأبعاد القيمية والثقافية والسياسية، واعتبرت السياسات العمومية مجرد عمليات تقنية بحتة.

ومع تطور الممارسة الإدارية، ظهرت المدرسة السلوكية بقيادة هربرت سايمون وتشارلز ليندبلوم، التي ركزت على دراسة سلوك الفاعلين السياسيين والإداريين، مؤكدة أن القرارات غالباً ما تتخذ بطريقة تدريجية وواقعية. لكنها تعرضت لانتقادات لكونها قللت من أهمية البنية المؤسساتية والسياق الاجتماعي، واعتبرت الفاعلين عقلانيين بشكل مبالغ فيه، إذ يغفل التأثيرات النفسية والاجتماعية والسياسية التي توجه سلوكهم الفعلي.

في هذا الصدد، يمكن توضيح مقارنة المدرسة السلوكية من خلال مثال على سياسة التعليم في المغرب، من قبيل إدخال برامج تعليمية جديدة في المؤسسات التعليمية. افترضت وزارة التربية الوطنية أن المدرسين والإدارة التربوية المحلية والجهوية، سيتصرفون بعقلانية كاملة، أي تطبيق البرامج الجديدة تماماً وفق التعليمات الرسمية. لكن الواقع أظهر أن سلوك الفاعلين يتأثر بعوامل نفسية واجتماعية ومؤسسية؛ فبعض المدرسين يعدلون البرامج الدراسية بما يناسب إمكانياتهم

ويوافق احتياجات المتعلمين. ويبين هذا المثال الانتقاد الموجه للمدرسة السلوكية، التي تفترض عقلانية الفاعلين بشكل مبالغ فيه وتتجاهل السياقات الواقعية المؤثرة على تنفيذ السياسات.

وفي السياق نفسه، طور بول ساباتي ويورغن هابرماس المدرسة النقدية، التي ركزت على تحليل علاقات القوة والهيمنة، وهي نظرية تنتقد الهيمنة التي تحدث في المجتمع من خلال استخدام السلطة، سواء كانت مادية أو رمزية، وتدعو إلى استبدالها بـ«القوة التوافقية» التي تنشأ من الحوار الحر المبني على التفاهم والإقناع، بدلا من الإكراه. يرى هابرماس أن هذه القوة التوافقية هي الأساس لمشروعية السلطة في المجتمعات الحديثة. وترى هذه المدرسة أن السياسات العمومية قد تعيد إنتاج اللامساواة، وقد انتقدت أحيانا لكون مقاربتها النظرية عامة وغير عملية، مع توجه أيديولوجي وضعف قابليتها للتطبيق على أرض الواقع.

كمثال حي في المغرب، عند تطبيق برامج الدعم الاجتماعي أو تحسين الخدمات التعليمية في المناطق المهمشة، قد تخصص ميزانيات لتطوير البنية التحتية التعليمية أو دعم الأسر ذات الدخل المحدود، لكن توزيع الموارد لا يصل دائما إلى جميع الفئات المستهدفة، كما أن بعض المؤسسات المحلية تفتقر للقدرة على التنفيذ الفعال، وأحيانا تطبق البرامج بطريقة تفضل مجموعات معينة على حساب أخرى. هذا المثال يعكس بوضوح الانتقادات الموجهة للمدرسة النقدية، ويبرز أهمية الأخذ بالاعتبار السياقات الواقعية، الاجتماعية، والثقافية عند تصميم السياسات العمومية.

وفي القرن الحادي والعشرين، برزت مدرسة الحكامة بقيادة مفكرين مثل رودس، ومارك بيفير وغيرهم من الباحثين، حيث ركزت على تعدد الفاعلين (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) من خلال اعتماد المقاربة التشاركية. ورغم أهميتها في تعميق المشاركة ومرونة صنع القرار، وجهت إليها انتقادات تتعلق بصعوبة التنسيق بين الفاعلين واختلال موازين القوة أحيانا، مما قد يقيد فعالية السياسات العمومية في الممارسة العملية.

واستنادا إلى ما تم عرضه، يمكن القول إن مقاربة الحكامة، بالمقارنة مع المدارس الكلاسيكية التي ركزت غالبا على الدولة كمركز للقرار، أحدثت تحولا نوعيا في فهم السياسات العمومية. فقد وسعت دائرة الفاعلين لتشمل الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، مع تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وقد مكنت هذه المقاربة من استهداف جميع الفئات الاجتماعية وضمان مشاركة واسعة في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، مع التركيز على التنمية المجالية الشاملة

والمندمجة، وهو ما يعكس بالنسبة إلينا توجه السياسات الحديثة نحو الانفتاح والفعالية في تدبير الشأن العمومي.

ثانياً: السياسات العمومية والعولمة

تعد واحدة من الأمور المتناقضة في السياسة الاجتماعية اليوم هي أن النظريات الماركسية التي كانت تركز على دور البنية الاجتماعية في تطوير هذه السياسات قد فقدت بعض تأثيرها. في المقابل، عاد الحديث بقوة عن سيطرة الشركات الكبرى، خاصة في ظل العولمة. هذه الأفكار الجديدة تشير إلى أن الشركات أصبحت تلعب دوراً أكبر في تحديد شكل سياسات الرعاية الاجتماعية، وغالبا ما تؤدي إلى تقليل الدعم الاجتماعي. على سبيل المثال، يقول ميشرا⁽¹⁾ إن العولمة جعلت رأس المال أقوى مقارنة بالدولة، حيث فتحت فرصاً جديدة للشركات، مما جعلها أكثر استقلالية على الدولة الوطنية. ويرى روث أن العولمة غيرت طبيعة الديمقراطيات، حيث أصبحت الأنظمة السياسية تشبه إلى حد كبير أنظمة تسيطر عليها الشركات عوض من أن تكون موجهة بمصالح المواطنين⁽²⁾.

تركز هذه القراءات حول العولمة والسياسات الاجتماعية على فكرة رئيسية مفادها أن العولمة تغير موازين القوى الاقتصادية لصالح الشركات، مما يضعف قدرة الدول الحديثة على الاستمرار في تمويل السياسات العمومية مثل الرعاية والخدمات الاجتماعية. ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية لهذه النظرة للعولمة في النقاط التالية:

- العولمة تضع الشركات المحلية أمام منافسة أشد، وهو ما يؤدي إلى تراجع قدرتها على تحقيق الأرباح؛

- تجبر الحكومات على تخفيف القوانين والضرائب المفروضة على الشركات حتى لا تخسرها، وذلك بهدف الحفاظ على جاذبية مناخ الأعمال والاستثمار؛

- تسعى الشركات دائماً إلى نقل أنشطتها إلى الدول التي تقدم تكاليف أقل، سواء من حيث الضرائب أو الأجور، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح؛

- إذا لم تتدخل الحكومات للحفاظ على الشركات الموجودة أو جذب استثمارات جديدة، فإن النتيجة ستكون ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض العائدات الضريبية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل الخدمات العمومية.

1. Mishra (Ramesh), 1999, «Globalization and the Welfare State», Cheltenham, UK et Northampton, MA, USA, Edward Elgar, p. 12.

2. Roth (Tim), 2002, «The Assault on Social Policy», New York, Columbia University Press, p. 33.

تكمن الإشكالية في هذا التصور، أنها تفتقر إلى فهم دقيق وموثوق لحجم تأثير الشركات ونطاق قوتها الحقيقية، كما أنها تميل إلى تبني منظور يقوم على تفسير اختزالي قائم على الاقتصاد فقط، تفترض أن العولمة تقود بالضرورة إلى تقليص دور الدولة في المجال الاجتماعي. ومع ذلك، فإن استمرار التباين الواضح بين أنظمة الحماية الاجتماعية، سواء بين الدول أو داخل الدولة نفسها عبر الزمن، يضعف من صلاحية هذا الطرح كقاعدة عامة. لكن هذا لا يعني أن جميع جوانب هذه الرؤية غير صائبة؛ بل إن المسألة تتطلب مقارنة أكثر توازناً، تأخذ بعين الاعتبار التأثير الفعلي لقوة الشركات ضمن السياقات السياسية والاقتصادية المختلفة.

يتضح من خلال هذا النقاش، أن قدرة الشركات على التأثير في السياسات الاجتماعية قد تعززت بشكل واضح، وذلك نتيجة لتحول ميزان القوى بفعل العولمة، مما أعاد تشكيل أساليب الحكم السياسي والاجتماعي. لكن الطرق التي تمكنت من خلالها الشركات من فرض نفوذها على هذه السياسات معقدة ومتعددة الأبعاد.

فعلى الصعيد الدولي، أصبحت الشركات أكثر قدرة على استغلال الفرص المتاحة للتأثير على الجهات الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة. وكما تبين سابقاً، فإن قوة الدولة في ضبط السياسات الاجتماعية قد تراجعت، مما فتح المجال أمام الشركات العالمية للدفع نحو سياسات اجتماعية تصب في مصلحتها.

وبالتالي، وعلى عكس الرأي الذي يرى أن الشركات تفتقر إلى تصور سياسي واضح، فإن العولمة قد ساهمت في تشكيل رؤية موحدة نسبياً للقطاع الخاص بشأن السياسات الاجتماعية، وهي رؤية تم توثيقها في العديد من الدراسات، ويمكن تلخيص ملامحها الأساسية فيما يلي:

- لا يمكن زيادة التمويل العمومي للخدمات الاجتماعية إلا إذا رافقه نمو في الإنتاجية والاستثمار وأرباح الشركات؛
- يجب أن يكون نظام الحماية الاجتماعية منسجماً مع متطلبات المنافسة الاقتصادية الحالية؛
- ينبغي فتح الخدمات العمومية أمام آليات السوق والمنافسة؛
- يجب أن تعتمد الخدمات العمومية على نموذج شبيه القطاع الخاص⁽¹⁾.

منذ تسعينيات القرن العشرين، ركز الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على تعزيز القدرة التنافسية

1. Farnsworth (Kevin), 2005, «Promoting Business-Centred Welfare: International and European Business Perspectives on Social Policy», Journal of Social Policy, 15, pp. 65-89.

والسياسة الاجتماعية التي تركز على دعم رأس المال. على سبيل المثال، أكدت قمة أمستردام عام 1997 على ضرورة تحسين القدرة التنافسية الأوروبية كشرط أساسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وذلك من خلال تطوير اليد العاملة قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية. كما أوصت القمة بخفض الضغط الضريبي العام⁽¹⁾.

في هذا الإطار، اتجهت المنظمات الحكومية الدولية التي تعنى بحكامة الشركات اعتماد آليات غير تنظيمية، مثل الاتفاقيات الطوعية، بدلا من التشريعات الملزمة. فمثلا، تم الترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة للحد من الممارسات التجارية السلبية التي قد تؤثر على الظروف الاجتماعية، وفي الحالات القصوى، تضر بحقوق الإنسان الأساسية. وقد أطلقت الأمم المتحدة «الميثاق العالمي» بهذا الخصوص، فيما وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية الأوروبية مبادئ توجيهية موجهة للشركات متعددة الجنسيات. ورغم أهمية هذه المبادرات، فإن القاسم المشترك بينها هو افتقارها إلى وضع قانوني ملزم للدول أو للشركات نفسها.

ثالثا: السياسات العمومية والفضاء العام

يعد الفضاء العام من أبرز تجليات التحول الثقافي الذي رافق نشوء السياسات العمومية الحديثة، إذ يعكس انتقال المجتمعات من منطق السلطة المغلقة إلى منطق المشاركة والانفتاح. فالاهتمام بتخطيط وتنظيم الفضاءات المشتركة مثل الساحات، والحدائق، والمراكز الثقافية لم يعد مجرد شأن عمراني، بل أصبح فعلا سياسيا وثقافيا يعبر عن قيم الديمقراطية، والمواطنة، والحق في المدينة. ومن خلال السياسات الموجهة نحو تأهيل هذه الفضاءات وضمها ولوج الجميع إليها، تسعى الدولة إلى ترسيخ مبادئ العيش المشترك والعدالة الاجتماعية، بما يجعل الفضاء العام مرآة للثقافة السياسية الجديدة التي تضع الإنسان والمجتمع في قلب القرار العمومي.

وفي ظل التحولات التي يشهدها القرن الحادي والعشرون، أصبحت الفضاءات العامة تواجه تحديات جديدة ناتجة عن أنماط تخطيط حضري وتدبير مجالي يهمل فئات اجتماعية معينة، يكون هذا التهميش ناتجا عن استراتيجيات ممنهجة تهدف إلى الحد من تواجد «فئات اجتماعية غير مرغوب فيها»، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل الفضاء العام بطريقة لا يشعر فيها بالانتماء سوى فئة محددة، غالبا من الزوار والسياح أو أفراد الطبقة المتوسطة.

1. Balanya (Belen), Doherty (Ann), Hoedeman (Olivier), Ma'anit (Adam) and Wesselius (Erik), 2000, «Europe Inc.: Regional and Global Restructuring and the Rise of Corporate Power», London, Pluto Press, pp. 64-65.

وتنعكس هذه السياسات العمومية سلبا على المجتمع، ويتمثل ذلك في نقص عدد الفضاءات العمومية المفتوحة، نتيجة عمليات تفويتها للقطاع الخاص، أو تعرض هذا الفضاء العام للإغلاق المؤقت بدعوى الإصلاح والتجديد، أو إعادة تصميمه بأساليب جديدة. ويمكن رصد هذه الديناميات المجالية في مدن أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، حيث أصبح من الصعب على الأفراد الانخراط في الحياة العامة نتيجة تقلص فضاءات التواصل والتفاعل الاجتماعي⁽¹⁾.

تساهم هذه التحولات في إضعاف أسس الممارسة الديمقراطية داخل الفضاءات العامة، باعتبارها مجالات حيوية للتلاقي والتفاعل بين فئات اجتماعية وثقافية متعددة. فقد شهدت مدينة نيويورك، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، تراجع ملحوظا في عدد الفضاءات العمومية التي كانت تعكس هذا التنوع، حيث لم يتبق سوى عدد محدود من الساحات مثل «واشنطن سكوير» و«يونيون سكوير» التي ما زالت تحافظ على ديناميتها الاجتماعية وتعددها الثقافي.

وقد ترافق ذلك مع تصاعد نزعة أمنية انعكست في انتشار الحواجز الخرسانية، وتعزيز المراقبة الأمنية من خلال الحراس الخاصين والشرطة، مما أدى إلى تحويل العديد من المباني والفضاءات المفتوحة إلى مجالات شبه مغلقة. هذا التوجه لا يعزى فقط إلى تهديدات خارجية، بل يتصل أيضا بردود الفعل الداخلية المبالغ فيها تجاه الصدمة الجماعية التي خلفها انهيار برج التجارة العالمي. وهو ما أدى إلى انكماش الفضاء العام، وتراجع فرص المواطنين في التعبير عن شعورهم بالانتماء، والانخراط في حياة حضرية تقوم على الانفتاح والتفاعل والتفاهل.

مع تصاعد وتيرة العولمة، تزايدت التحولات التي تعيد تشكيل الفضاءات الحضرية وطرق استخدامها، حيث نشهد اليوم تفاعلا متباينا بين عمليتين متعارضتين: من جهة، تزايد أعداد كبيرة من السكان من البلدان النامية نحو المراكز الحضرية في الدول المتقدمة، بحثا عن فرص عمل، وتعليم، وولوج أكبر إلى الفضاءات العامة. ومن جهة أخرى، يتزامن هذا التحول مع تصاعد خطابات معادية للتعدد الثقافي والعرقى، مما يجعل من الضروري فتح نقاش جماعي حول سبل التعايش المشترك داخل المجال الحضري.

في ظل هذا المناخ السياسي المتغير، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز آليات الإدماج الاجتماعي وترسيخ قيم التسامح والتعدد الثقافي. ويعد الحفاظ على الطابع العمومي للفضاءات الكبرى مثل الحدائق، الشواطئ، والمواقع التاريخية، مدخلا أساسيا لتحقيق هذا الهدف. فالفضاء العام

1. Low (Setha), 2000, «On the Plaza: The Politics of Public Space and Culture», Austin, University of Texas Press.

لا يمثل فقط مجالاً للاستجمام والترويح، بل يعد منتدى حضري مفتوح لحل النزاعات، وتعزيز الحوار، وبناء الروابط بين مختلف الفئات الاجتماعية⁽¹⁾. إن ضمان الطابع التعددي والمشارك للفضاءات هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق مدينة دامجة وعادلة.

عموماً، إن الفضاء العام يعتبر أكثر من مجرد موقع مادي داخل المدينة؛ إنه فضاء معقد ينتج من خلال التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعكس توزيع النفوذ والسلطة في المجتمع. إن الصراعات حول حق الوصول والسيطرة على الفضاءات العامة تبين مدى التفاوتات الهيكلية التي تعيشها المدن، حيث لا تقتصر النزاعات على المجال الجغرافي فقط، بل تمتد إلى حقوق التعبير والهوية والانتماء. لذلك، يصبح الحفاظ على الطابع العمومي للفضاء العام ودعم تنوعه وضمان حياديته شرطاً أساسياً لتعزيز العدالة المجالية وبناء مدن أكثر استدامة، تتيح لجميع الفئات الاجتماعية فرصة المشاركة والاندماج في الحياة الحضرية.

المحور الثالث: دور السياق التاريخي والثقافي في تشكيل السياسات العمومية - قطاع التعليم نموذجاً

يشكل السياق التاريخي والثقافي إطاراً أساسياً لفهم نشوء وتطور السياسات العمومية، حيث يعكس هذا السياق القيم والممارسات الاجتماعية المختلفة، والبنية المؤسسية، والتجارب التاريخية التي تراكمت عبر الزمن. ويزداد أهمية هذا التحليل عند دراسة قطاع التعليم، باعتباره أحد القطاعات الحيوية التي تتأثر بالإرث التاريخي وبالعوامل الثقافية، والتي تشكل أداة استراتيجية لبناء المجتمع وتنمية العنصر البشري. لذلك، سنحاول من خلال هذا المحور، تسليط الضوء على السياسة التعليمية كنموذج لإبراز مدى أهمية استحضار السياق التاريخي والثقافي في نشوء السياسات العمومية، من خلال تقديم نموذج مقارنة بين المغرب واليابان.

أولاً: التجربة المغربية في بناء السياسة التعليمية من خلال السياق التاريخي والثقافي

كما هو معروف، تم اعتماد مقارنة الكفايات في النظام التعليمي المغربي بشكل رسمي مع بداية الألفية الجديدة، وتحديدًا في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة (2009-1999)، الذي أطلق إصلاحاً شاملاً للمنظومة التعليمية. جاءت المقارنة كجزء من السياسة التعليمية

1. Taplin (Dana), Scheld (Suzanne) & Low (Setha), 2005, «Rethinking Urban Parks: Public Space and Cultural Diversity», University of Texas Press, p. 3.

التي تبناها المغرب تحت ضغط التقارير الدولية عن ضعف التعليم، وضمن مساعي الانفتاح على النماذج الأوروبية، خاصة الفرنسية. رغم الجهود المبذولة لدمج مقاربة الكفايات في النظام التعليمي المغربي، إلا أنها واجهت العديد من التحديات التي أدت إلى فشلها النسبي في تحقيق الأهداف المرجوة. من أبرز هذه التحديات، الاكتظاظ في الفصول الدراسية، ونقص الموارد التعليمية، بالإضافة إلى غياب تقييم حقيقي لنتائج هذه المقاربة وعدم مواكبتها لخصوصيات السياق المغربي، يعني ذلك، أن المنهجية التعليمية التي تم اعتمادها لم تصمم أو تطبق بطريقة تتلاءم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد. مما ترتب عنه خلق فجوة بين الأسس النظرية والتطبيق. ومن أبرز مظاهر ذلك:

تعدد اللغات: اعتماد المقاربة التعليمية على لغة معقدة أحيانا مثل الفرنسية التي تعيق عملية بناء التعلّمات، خاصة في الشعب العلمية والتقنية، «...إن الخيبة اللغوية، والفجوة اللسانية والفقر اللغوي، وكذا انعدام الأمن اللغوي، كلها تجليات تحيل إلى المشكل ذاته، الذي يعد في الوقت نفسه سببا عميقا ونتيجة قائمة بذاتها لأزمة المنظومة التربوية المغربية. هناك معطيان يعكسان هذه الأزمة، فمن جهة، يمكن الحديث عن «عدمية لغوية» تقدم نفسها باعتبارها «تعددية لغوية»، ومن جهة أخرى، يوجد «شرح لغوي» بين المدرسة العمومية ونظام التعليم الخاص، يمارس فعله السلبي، علما بأن التعليم الخاص يحاول أن يؤسس مشروعية البديلة على الانفتاح اللغوي.

وتجدر الإشارة إلى أن انعدام الأمن اللغوي، المتمثل في العجز عن التعبير عن الفكر بواسطة الكلمات، وعن التواصل الفعال والمفيد مع الآخرين، قد استقر تدريجيا داخل المنظومة التربوية العمومية، كم ازداد حدة مع سياسات التعريب، بصفة خاصة. ولذلك، فإن الإمكانيات الكامنة لدى أغلبية الشبان المغاربة تجد نفسها أسيرة مفارقة، تفضي، بشكل سلبي، إلى خلق فجوة بين اللغات الأم (دارجة، أمازيغية) وبين لغات الكتابة والقراءة (العربية والفرنسية). ومن جهة أخرى، فالتحكم في هاتين الوسيلتين اللغويتين، يظل بعيدا عما هو منتظر. وقلما يكون مزدوجا. ثم هناك، أخيرا، انفتاح غير كاف على اللغة العالمية (الإنجليزية) وعلى اللغات الحية الأخرى.

وتبين هاته الوضعية اللغوية المختلة، كيف أن انعدام الأمن اللغوي، وبالرغم مما حققه التمدرس من تقدم، يمكن أن يؤثر سلبا على الإمكانيات المخترنة لدى الأفراد، فيؤدي من ثم إلى التقليص من مستوى التنمية البشرية⁽¹⁾.

1. تقرير الخمسينية، 2006، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية الدار

ضعف البنية التحتية: إن نجاح مقارنة الكفايات، يعتمد بشكل أساسي على توفير فصول دراسية مجهزة، من خلال تزويد المؤسسات التعليمية بالوسائل التكنولوجية اللازمة التي تحتاجها مقارنة الكفايات، خاصة في المناطق القروية، وفي غياب هذه الشروط، يصعب تنزيل مقارنة الكفايات؛

سيادة ثقافة تعليمية تعتمد على الحفظ والتلقين: يعتبر هذا النمط التقليدي أساس النجاح في الامتحانات المدرسية، حيث تستهدف بشكل كبير معارف مرتبطة بالحفظ، وتم ترجمة ذلك في البرامج الدراسية، حيث يطغى الجانب الكمي على الجانب الكيفي بشكل كبير؛

الفوارق الاجتماعية والاقتصادية: عدم مراعاة الفروق بين المدارس الحضرية والقروية، وكذا المدارس العمومية والخصوصية، مما يجعل تطبيق الكفايات غير فعال للجميع، ويغيب مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

هذه العوامل جعلت هذه المقارنة التعليمية تبدو منفصلة عن الواقع المغربي، فلم تحدث التحول المنشود في جودة التعليم. وترتب عن ذلك عدة تحديات، لذلك، «يتعين الإقرار بأن مواطن العجز التي راكمتها هذه المنظومة ما فتئت تجد اليوم صداها في جل ميادين الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فسواء تعلق الأمر بمكانة المرأة في المجتمع وبحقوقها، أو بالشغل وتنافسية الاقتصاد، فإن منظومة التربية والتكوين تجد نفسها محط مساءلة. وفي هذا الصدد، قد لا يحتاج الأمر إلى البرهنة على أن التربية توجد في صلب التنمية البشرية، وأن مظاهر تأخرنا في هذا المجال ترتبط، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإنجازات السلبية لنظامنا التعليمي⁽¹⁾».

وقد استلزمت هذه المشاكل إصلاحات متعددة للمنظومة التربوية، خاصة بعد فترة الاستقلال، والتي كانت في الغالب غير موفقة. وكان آخرها، لحد الآن، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (-2015/2030)، الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حيث اعترفت بضعف نتائج تطبيق مقارنة الكفايات، مشيرة إلى أن مجموعة من الإصلاحات التي راكمها المغرب في هذا الصدد لم تحقق الأهداف المرجوة. خصوصا أن «مجملة إنجازات نصف قرن من السياسات والإصلاحات التربوية بالمغرب هي حصيلة تردد متواصل، طبع وضع الاختيارات الاستراتيجية، التي وقعت طويلا في فخ الاستمرارية، على خلفية النموذج الأصلي، الذي تم بناؤه غداة الاستقلال. ولقد اقتضى الإرث

البيضاء-المغرب، ص 110، 111.

1. مرجع نفسه، ص 106

الاستعماري في مجال التربية ضرورة البدء بإصلاح تأسيسي، بوصفه خيارا لا مناص منه، كفيل بتدارك مظاهر العجز، وإعادة تأكيد السيادة الوطنية في هذا الميدان. وهكذا، فقد تولت اللجنة الملكية المؤسسة سنة 1957 صياغة المبادئ الأربعة الموجهة للمنظومة التربوية وهي: التوحيد، والتعميم، والمغربية، والتعريب⁽¹⁾».

إن المبادئ الأربعة الأساسية⁽²⁾، التي أضحت فيما بعد، المحاور الكبرى التي استقطبت النقاش الوطني حول التعليم وحول توجهات الإصلاحات اللاحقة، ستشكل الخيارات الأولى التي عرفت عدة ترددات، وصيغ مختلفة من التأويلات. فكانت النتيجة، بعد نصف قرن من تبني هذه المبادئ، أن بلادنا لم تتمكن من التحقيق التام لأي واحد من هذه المبادئ، باستثناء المبدأ الكمي المتعلق بمغربة التأطير التربوي.

إن فشل السياسة التعليمية في المغرب يرتبط بعوامل متشابكة، لكن يظل السبب الرئيسي من وجهة نظرنا هو استيراد النظريات والمقاربات التعليمية دون مراعاة شروط أو ضوابط واضحة، مما يؤدي إلى تبنيها بمعزل عن السياق التاريخي والثقافي للبلاد، وهو ما يفاقم أزمة العملية التعليمية التعليمية.

ثانياً: أثر السياق التاريخي والثقافي في صياغة السياسة التعليمية باليابان

تعد اليابان نموذجا فريدا في كيفية توظيف السياقين التاريخي والثقافي لبناء سياسة تعليمية متماسكة وفعالة. فقد ساهمت التحولات التاريخية الكبرى، خصوصا منذ إصلاحات عصر مييجي،

1. مرجع نفسه، ص 111

2. المبادئ الأربعة المعتمدة عادة الاستقلال لإرساء النظام التعليمي الوطني، من خلال نظرة اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين: إن التوحيد، الذي كان من أوائل أورايش النظام التعليمي، سرعان ما اصطدم بإكراهات على صعيد التنفيذ. فتعذر بالتالي بلورته على أرض الواقع... فتمخض عن هذا الوضع نظام متفكك يكرس التفاوتات باحتضانه للتعليم العام ولعدد كبير من الخدمات التعليمية الخاصة، التي ترمي إلى ردم فجوات النظام التعليمي العمومي.

أما التعميم، فهو مبدأ من المبادئ الأساسية التي قامت عليها المدرسة المغربية، وهو أكبر المتضررين في ثنائيات «الكمي مقابل النوعي». وبعد أن خضع تعميم التعليم في بدايته للمنطق الكمي... أصبح النقاش ينصب أساسا على «جودة» التعليم، متناسيا إشكالية التعليم بالمغرب تفرض التضافر الوثيق بين الاهتمامات الكمية والنوعية، من أجل تحقيق أهداف التعميم. أما التعريب، فقد أنجز بعجالة في غياب خطة محكمة وشاملة، فنجم عن ذلك ضعف إمام المستفيدين بالفرنسية والعربية على حد سواء، وفي المراحل التعليمية كافة، وتسببت هذه النواقص في صعوبة الاندماج في سوق الشغل، بل وحتى في متابعة الدراسات العليا. وأخيرا فقد تحققت المغربة عن طريق عمليات توظيف مكثفة... وقد بلغت المغربة اجمالا، أهدافها على الصعيد الكمي، حيث يقوم اليوم بتأطير النظام التعليمي برتمته موظفون مغاربة. المرجع: نظرة على نظام التربية والتكوين بالمغرب، الإنجازات - الإشكاليات - الاختلالات، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، 2000.

في تحويل التعليم إلى ركيزة أساسية لمشروع التحديث الوطني. وفي الوقت نفسه، ظلت القيم الثقافية اليابانية مثل الانضباط، واحترام العمل، واحترام الآخر حاضرة بقوة في الفلسفة التربوية ومناهج التعليم. لذلك، نجد في المرحلة الابتدائية «يخصص اليوم الأول من الدخول المدرسي في الفضل لتعويد المتعلمين على الحياة الجماعية وعلى عادات وتقاليد المدرسة وعلى كيفية الوقوف والجلوس، وكيفية التحدث إلى الآخرين.»⁽¹⁾ هذا التفاعل بين الإرث الثقافي والدينامية التاريخية منح السياسة التعليمية اليابانية طابعا خاصا يجمع بين الأصالة والانفتاح على الحداثة.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور المحوري الذي اضطلعت به المدرسة اليابانية في تجسيد هذه التوجهات، «إذ لا يجادل أحد من داخل الدوائر الأكاديمية اليابانية ومن خارجها في الدور الأساس الذي أدته المدرسة، كفضاء تربوي وتنموي، في دعم الخط التحديثي العام الذي قطعتة التجربة اليابانية في تاريخها الممتد، بعد مرحلة 1853م، وخاصة أثناء عهد الميجي، ومنحته الوقود اللازم لمواصلة الكدح نحو الغاية الكبرى التي رسمها المجتمع لنفسه، وكافح من أجل تنزيلها على مستوى الواقع والممارسة اليومية.»⁽²⁾

وتؤكد هذه المكانة إذا ما وضعناها في سياق الرؤية الدولية لدور التعليم في التنمية، كما عبرت عنها منظمة اليونسكو في تقاريرها المختلفة، حيث ورد في تقرير بمناسبة السنة الدولية للتربية، سنة 1970م، ما يلي: «أصبح التعليم، إحدى الوسائل الأساسية التي غيرت من طبيعة المجتمع الياباني؛ وشكلت الإجراءات، التي اتخذها عهد الميجي سنة 1868م، بخصوص التعليم، محاولة رئيسة، وضعت اليابان في طريق التقدم العلمي والتقني.»⁽³⁾

وهذا ما يتجلى بوضوح في التجربة اليابانية، حيث مثل التعليم أحد العناصر الأساسية في تغيير البناء الاجتماعي، وأحد العوامل التي تفسر التحولات الكبرى التي عرفتها اليابان خلال العصر الحديث. فقد نجحت اليابان في إنجاز مشروعها التربوي، إذ تم «القضاء على الأمية في بداية القرن

1. عمري، الطاهر. (2010). «المتغير الثقافي والإصلاح التربوي: قراءة في تجربة اليابان» (العدد 2، المجلد 5). مجلة تنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، ص 156.

2. بولحية، يحيى. (2024). التعليم والتنمية في اليابان (1868-1945م) (العدد 9، المجلد 7). مجلة مدارات التربية والتكوين، الطبعة الأولى، ص 107.

3. Le Japon et les tâches de l'UNESCO en matière d'éducation: allocution prononcée par. Adishesiah, directeur général adjoint. Tokyo 1970. Unesco archives. DDG/70/7. site. <http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000007/000769fo.pdf>, page: 2

العشرين وشمل التعليم الابتدائي الإلزامي نسبة 99% من الأطفال، وتكونت إطارات عصرية في جميع المجالات، استطاعت تعويض جل الخبراء والفنيين والأساتذة الأجانب الذين وقع الاستغناء عنهم، وتحقق الاكتفاء الذاتي في مد الإدارة اليابانية بالوقود البشري المحلي لتنفيذ مقتضيات التنمية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية⁽¹⁾».

تتميز اليابان بخصوصيات جغرافية وتاريخية أثرت بشكل كبير في مسار تطورها الاقتصادي والاجتماعي. فقد شكل الإرث التاريخي، بما فيه التجارب السياسية والاجتماعية خلال العصور السابقة، قاعدة انطلقت منها الدولة اليابانية لتحديث مؤسساتها وبناء اقتصاد قوي. كما لعبت التحديات الطبيعية، مثل الجزر المتفرقة والبراكين والفيضانات، دورا في ترسيخ قيم الانضباط والاعتماد على الذات لدى الشعب الياباني، مما أسهم في خلق بيئة محفزة للإقلاع الاقتصادي والتحول التدريجي نحو مجتمع صناعي متقدم. وفي هذا الإطار، جاء التأكيد التاريخي على هذه الخصائص بوضوح، كما ورد في النص: «وقد كانت الندرة وقلة الموارد وكون اليابان بلاد الجزر والبراكين والفيضانات من أهم الحوافز لإبراز قدرات الشعب الياباني...وما حدث أثناء العهد الميجي هو الحرص على ترسيخ البعد الوطني والاعتزاز بالذات وتأكيد استمرارية الذات عبر التاريخ⁽²⁾».

شكلت الخصوصيات التاريخية والجغرافية والثقافية لليابان الأساس في صياغة سياسة تعليمية متكاملة، جعلت من التعليم ركيزة للتحديث الوطني والإقلاع الاقتصادي. فقد دفعت التحديات الطبيعية وندرة الموارد الشعب الياباني إلى ترسيخ قيم الانضباط والاعتماد على الذات، بينما أسس العهد الميجي لبناء مؤسسات تعليمية قوية وفعالة. وفي هذا الإطار، يظهر جليا أن التعليم لم يكن مجرد أداة تربوية، بل كان عنصرا محوريا في نجاح اليابان، كما ورد في نص المقال لصاحبه رايشاور، إدوين أولدفاذر: «نجاح اليابان في مواجهة تحديات الغرب المتفوق في القرن التاسع عشر تكنولوجيا، وما أعقب ذلك من وصول اليابان إلى مركز الزعامة الاقتصادية، والواقع أنه لا يوجد سبب رئيسي، أو أساس لنجاح اليابان أكثر من نظامها التعليمي⁽³⁾».

1. بولحية، يحيى. (2024). التعليم والتنمية في اليابان (1868-1945م) (العدد 9، المجلد 7). مجلة مدارات التربية والتكوين، الطبعة الأولى، ص 137-138.

2. عمري، الطاهر. (2010). «المتغير الثقافي والإصلاح التربوي: قراءة في تجربة اليابان» (العدد 2، المجلد 5). مجلة تنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، ص 154.

3. رايشاور، (إدوين أولدفاذر)، 1989، «اليابانيون»، ترجمة جبالي (ليلي)، الكويت، عالم المعرفة، العدد 136، ص 239.

الجدول: مقارنة السياسة التعليمية بين المغرب واليابان انطلاقاً من السياق التاريخي والثقافي

المؤشرات / البلد	السياق التاريخي	السياق الثقافي	المخرجات
المغرب	بعد فترة الاستعمار: تبني إصلاح تعليمي يقوم على التعريب، بعدما كان هناك صراعا حول الهوية قائما بين فرض اللغة العربية والأمازيغية والفرانكوفونية.	لعبت العوامل الثقافية في المغرب مثل مركزية الأسرة أو الدين دورا مهما في تبني سياسات عمومية مركزية، لكن غالبا ما اصطدمت بعوامل أخرى مثل فرض الهوية الفرانكوفونية على السياسات التعليمية في البلاد.	سياسة تعليمية ناجحة نسبيا بسبب غياب توافقها كليا مع تاريخ وثقافة البلاد.
اليابان	بعد فترة الإقطاع في اليابان، أدت إصلاحات فترة «مييجي» (القرن 19) إلى سياسة تعليمية تركز على الانضباط والتفوق، كأداة لهضة البلاد بعد عصر الإقطاع.	لعبت الثقافة اليابانية دورا مهما في إنجاح السياسة التعليمية حيث مثل تقديس العمل الجماعي والاحترام الهرمي جوهر الإصلاح والتقدم.	سياسة تعليمية ناجحة بسبب توافقها بشكل كبير مع تاريخها وثقافتها.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن السياسة التعليمية مختلفة تماما بين اليابان والمغرب، فإذا كان المغرب قد عمل على بناء هوية وطنية موحدة بعد فترة الاستقلال، عن طريق نهج سياسة التعريب، لكن مع إبقاء اللغة الفرنسية. فإن اليابان، عملت على صنع أمة حديثة، تنافس الغرب في جميع المجالات. لذلك، فاليابان حاولت أن تضع سياسة تعليمية تتوافق كليا مع تاريخ وثقافة البلاد، وذلك عن طريق توحيد المناهج التعليمية، كان من أبرز سماتها، اعتماد اللغة المحلية في التربية والتعليم. في المقابل، ظل الصراع حول الهوية قائما في بلادنا بين من يدعم فكرة إقرار اللغة العربية، واللغة الفرنسية، بل امتد هذا الصراع حول الهوية من أجل إدخال اللغة الأمازيغية في التربية والتعليم، مما جعل الوضع أكثر صعوبة، وكانت له انعكاسات سلبية لا زالت تبعاته إلى اليوم. باختصار، يمكن أن نقول، إن السياسة التعليمية في اليابان، جاءت في سياق تاريخي وثقافي مساعد، فثقافة الانضباط والإرادة السياسية في الإصلاح، جعلت النظام التعليمي لليابان من بين الأفضل في العالم. في حين المغرب جاءت السياسة التعليمية كرد فعل على الأزمة المطروحة (أزمة الاستعمار)، لذلك لم تكن لهذه السياسة أثر إيجابي حقيقي على البلاد، بسبب صراع قائم حول ما يسمى بالهوية.

خاتمة

إن دراسة التطور التاريخي والثقافي لنشأة السياسات العمومية، كشف أن مجموع التحولات التي طرأت من الفترة القديمة إلى اليوم، تعكس مدى ارتباط السياسات العمومية بالسياقات التاريخية والاجتماعية، حيث تتشكل السياسات غالباً، استجابة للتغيرات الفكرية والمادية المطروحة في أرض الواقع. على اعتبار، أن كل فترة تاريخية، تميزت بخصوصيات معينة، ارتبطت بشكل وثيق بالسياق الثقافي الذي اعتبرناه واحد من السياقات المؤثرة في اتخاذ القرارات، كما أظهر كذلك، أن التاريخ والثقافة ليسا مجرد خلفية، بل هما محركان أساسيان لصنع السياسات العمومية. فبينما استطاعت اليابان توظيف إصلاحات مييجي (1868) وثقافة الانضباط الجماعي لبناء نظام تعليمي، يعتبر من بين الأفضل في العالم، ظل المغرب يعاني من إرث الاستعمار وصراع الهويات (العربية، الأمازيغية، الفرنسية)، مما أنتج سياسات تعليمية تتأرجح بين التعريب والفرنسية، والأمازيغية، مما ترتب عنه عدة اختلالات في سياق إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا.

لذلك، حاولنا من خلال هذه الدراسة، أن نبين مدى تأثير السياق التاريخي والثقافي في نشوء السياسات العمومية، عبر التركيز على السياسات التعليمية في المغرب واليابان كمثال مقارن، وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح إصلاح تعليمي، يعكس مدى ارتباط موضوع السياسات العمومية بالسياق التاريخي والثقافي، وأن هذا الإصلاح، لا يمكن أن ينجح في ظل تجاوز هذا الارتباط التكاملي (التاريخ والثقافة)، وما يجب أن نستفيد منه من خلال تقديمنا لنموذج اليابان هو أن نجعله تجربة نأخذ منه الدروس، دون نسخه حرفياً، على اعتبار أن المغرب له من القدرات والمؤهلات التاريخية والثقافية ما يكفي لنهج وتطوير سياسات عمومية، تتلاءم وتتوافق مع تاريخه وثقافته وتطلعاته.

لائحة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

كتب

- رايشاور، (إدوين أولدفاذر)، 1989، «اليابانيون»، ترجمة جبالي (ليلى)، الكويت، عالم المعرفة، العدد 136.

- محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة، مكتبة فلاح الكويت، 2006.

مقالات علمية

- أجانا حسن 2019، السياسات العمومية مقارنة مفاهيمية. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. عدد خاص، ص. 152-139. على الرابط التالي:

<https://fr.scribd.com/document/853966059/0400-005-996-006>

- بولحية، يحيى. (2024). التعليم والتنمية في اليابان (1868 1945م) (العدد 9، المجلد 7). مجلة مدارات التربية والتكوين، الطبعة الأولى.

- عمري، الطاهر. (2010). «المتغير الثقافي والإصلاح التربوي: قراءة في تجربة اليابان» (العدد 2، المجلد 5). مجلة تنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى.

تقارير رسمية/مؤسسية:

- تقرير الخمسينية، 2006، المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء-المغرب.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

كتب

- Mény (Yves) ET Thoenig (Jean-Claude), 1989, «Politiques publiques», Coll. Thémis, Presses Universitaires de France, Paris.

مقالات علمية

- Bouriche (R.), 2006, «Analyse des politiques publiques», Revue Sciences Humaines, n° 25, p. 88.

تقارير رسمية/مؤسسية

- UNESCO (1970). Le Japon et les tâches de l'UNESCO en matière d'éducation: allocution prononcée par Adiseshiah, directeur général adjoint, UNESCO Archives, DDG/70/7, Tokyo, p. 2. Disponible sur: <http://unesdoc.unesco.org/images/0000/000007/000769fo>

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

كتب

- Anderson (J. E.), 2003, «Chapter 1: The Study of Public Policy», Public Policymaking: An Introduction, Boston, Houghton Mifflin Company.
- Balanya (B.), Doherty (A.), Hoedeman (O.), Ma'anit (A.) and Wesselius (E.), 2000, «Europe Inc.: Regional and Global Restructuring and the Rise of Corporate Power», London, Pluto Press.
- Fredrickson (H. G.), 1971, «Toward a New Public Administration», in F. E. Marini (Ed.), Toward a New Public Administration: The Minnowbrook Perspective, New York, Harper Collins.
- Heineman (R. A.), Bluhm (W. T.), Peterson (S. A.) ET Kearny (E. N.), 2002, «The World of the Policy Analyst», 3rd edn, Chatham, NJ, Chatham House.
- John (Peter), 1998, «Analyzing Public Policy», London, Continuum.
- Lasswell (H. D.), 1949, «Power and Personality», New York, W. W. Norton.
- Lasswell (H. D.), 1951a, «The Policy Orientation», Ch. 1 in D. Lerner ET H. D. Lasswell (Eds.), The Policy Sciences, Palo Alto, Calif., Stanford University Press.
- Lasswell (H. D.), 1951b, «The World Revolution of Our Time: A Framework for Basic Policy Research», Palo Alto, Calif., Stanford University Press.
- Lasswell (H. D.) and Lerner (D.), 1965, «World Revolutionary Elites: Studies in Coercive Ideological Movements», MIT Press.
- Low (S.), 2000, «On the Plaza: The Politics of Public Space and Culture», Austin, University of Texas Press.
- Mishra (R.), 1999, «Globalization and the Welfare State», Cheltenham, UK ET Northampton, MA, USA, Edward Elgar.
- Moore (M.), 1995, «Creating Public Value: Strategic Management in Government», Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- Moran (M.), Rein (M.) and Goodin (R. E.), 2008, «The Oxford Handbook of Public Policy», Oxford, Oxford University Press.
- Moran (M.), Rein (M.) and Goodin (R. E.), 2008, «The Oxford Handbook of Public Policy», Oxford, Oxford University Press.

- Roth (T.), 2002, «The Assault on Social Policy», New York, Columbia University Press.
- Taplin (D.), Scheld (S.) and Low (S.), 2005, «Rethinking Urban Parks: Public Space and Cultural Diversity», Austin, University of Texas Press.

مقالات علمية:

- Amy (D. J.), 1984, «Why Policy Analysis and Ethics Are Incompatible», Journal of Policy Analysis and Management, 3(4: Summer), pp. 573-591.
- Beam (D. R.), 1996, «If Public Ideas Are So Important Now, Why Are Policy Analysts So Depressed?», Journal of Policy Analysis and Management, 15(3: Fall), pp. 430-431.
- Bell (P.), 1981, «Graduate Training Programs in Public Policy Supported by the Ford Foundation», Ford Foundation Archives, p. 1.
- Crecine (J. P.), 1971, «University Centers for the Study of Public Policy: Organizational Viability», Policy Sciences, 2(1), pp. 7-32.
- Farnsworth (K.), 2005, «Promoting Business-Centred Welfare: International and European Business Perspectives on Social Policy», Journal of Social Policy, 15, pp. 65-89.
- Miles (R. E., Jr.), 1967, «The Search for Identity of Graduate Schools of Public Affairs», Public Administration Review, 27(4), pp. 343-356.
- Riggs (F. W.), 1998, «Public Administration in America: Why Our Uniqueness Is Exceptional and Important», Public Administration Review, 58(1), pp. 4-23.

مسألة النبوة بين الرازي وابن سينا

Prophethood between al-Rāzī and Ibn Sīnā

محمد اليوسفي

طالب باحث

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

ملخص

يتناول هذا المقال تصوُّرَي الرازي الطبيب وابن سينا الفيلسوف لمسألة النبوة في الفكر الإسلامي، وهي قضية شكّلت محورًا أساسيًا في الفلسفة وعلم الكلام منذ وقت مبكر؛ بحيث هناك من يرجع منطلقاتها إلى البدايات الأولى من الدعوة المحمدية. ويتركز المقال على المقارنة بين الموقفين، انطلاقًا من كون النظرية السينوية في النبوة امتدادًا لتقليد فكري قائم على التفاعل الجدلي داخل المجال التداولي الإسلامي، سواء عبر ردود مباشرة أو مناقشات غير صريحة. ومن خلال هذا الإطار، يُطرح سؤالان رئيسان؛ الأول يسعى للبت في طبيعة المعالجة الرازوية لمسألة النبوة من جهة، والثاني يحاول بيان تطوير ابن سينا لمقاربة ذات خصوصية في هذا الموضوع، من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: النبوة، الرازي، ابن سينا، العقل، الدليل.

Abstract

This article examines the respective conceptions of prophecy in Islamic thought as articulated by al-Rāzī the physician and Ibn Sīnā the philosopher. Prophecy constitutes a central issue in both philosophy and kalām, one whose roots many scholars trace back to the earliest stages of the Muhammadan proclamation. The article focuses on a comparative analysis of the two positions, on the premise that the Avicennian theory of prophecy represents an extension of an intellectual tradition shaped by dialectical engagement within the Islamic discursive sphere-whether through direct refutations or more implicit forms of debate. Within this framework, the study poses two principal questions: the first seeks to determine the nature of al-Rāzī's treatment of the question of prophecy, and the second aims to elucidate Ibn Sīnā's development of a distinctive approach to this topic.

Keywords: Prophecy - Al-Rāzī - Ibn Sīnā - Reason - Proof.